عنوان البحث: الموقف العُماني من المعاهدات البريطانية في تجارة الرقيق في شرق أفريقيا ودور فرنسا الثانوي فيها (1822–1873)

الباحث: م.د. مثنى أيوب لفته
مكان العمل: كلية الآداب / جامعة سامراء
الإيميل: muthana.a.lafta@uosamarra.edu.iq

تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025

الملخص:

تعد تجارة الرقيق منظومة اقتصادية وسياسية معقدة ارتبطت ارتباطا وثيقا بنفوذ عمان في الساحل الشرقي لأفريقيا، حيث أصبحت زنجبار مركزا رئيسا لتصدير الرقيق وتشغيلهم في مزارع القرنفل التي مثلت عماد الاقتصاد آنذاك، وقد أسهم الوجود العماني في تنظيم هذه التجارة وتطوير بنيتها بما جعلها مصدرا مهما للثروة والسلطة، وفي المقابل تعاملت بريطانيا وفرنسا مع تجارة الرقيق من منظور استعماري بحت، فكانت بريطانيا تسعى لاستخدام شعار "مكافحة الرق" لتوسيع نفوذها البحري والسياسي، بينما حرصت فرنسا على حماية مصالح مستعمراتها الزراعية التي اعتمدت على الأيدي العاملة المستعبدة، ومع تصاعد التنافس بين القوتين الأوربيتين، تحولت قضية الرق إلى أداة ضغط سياسي واقتصادي على حكام زنجبار، ورغم المعاهدات والقيود المفروضة، استمرت التجارة بطرق ملتوية عبر التهريب وحمل الأعلام الأجنبية حتى أواخر القرن التاسع عشر.

الكلمات المفتاحية: تجارة الرقيق– زنجبار – معاهدات – السيد سعيد – عمان.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **The Omani Position on British Treaties Concerning the Slave Trade in East Africa and France's Secondary Role (1822–1873)**

Researcher: **Dr. Muthana Ayoob Lafta**

Workplace: **Samarra University/ College of Arts**

Email: **muthana.a.lafta@uosamarra.edu.iq**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

The slave trade was a complex economic and political system closely connected to Omani influence along the East African coast, where Zanzibar became a major center for exporting enslaved people and employing them in the clove plantations that formed the backbone of the economy at the time. The Omani presence contributed to organizing this trade and developing its structure, making it an important source of wealth and power. In contrast, Britain and France approached the slave trade from purely colonial perspectives: Britain sought to use the slogan of "combating slavery" to expand its maritime and political influence, while France aimed to protect the interests of its agricultural colonies that depended on enslaved labor. As the rivalry between the two European powers intensified, the issue of slavery turned into a tool of political and economic pressure on the rulers of Zanzibar. Despite the treaties and imposed restrictions, the trade continued through covert methods, including smuggling and the use of foreign flags, until the late nineteenth century.

Keywords: Slave trade - Zanzibar - treaties - Sayyid Said – Oman.

المقدمة:

تعد تجارة الرقيق في شرق أفريقيا أحد أكثر الفصول ظلاما في تاريخ القارة الأفريقية والمحيط الهندي لقرون طويلة، تعرضت مناطق شاسعة من شرق ووسط أفريقيا لعمليات استعباد منظمة أدت إلى انتزاع الملايين من الأشخاص من مجتمعاتهم الأصلية، وتم إجبار هؤلاء الأفراد على العبور عبر طرق برية وبحرية شاقة ليتم استغلالهم كعبيد في عدة مناطق، بداية من السواحل الشرقية لأفريقيا، ومرورا بشبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند، ووصولا إلى المستعمرات الأوروبية المنتشرة في جزر المحيط الهندي.

وامتازت هذه التجارة بتعقيد كبير نتيجة لتداخل الأطراف المشاركة وتشابك شبكاتها، فقد كان للتجار العرب، العمانيين والعاملين في السواحل والموانيء البحرية دور محوري في هذا النشاط، فضلا عن بعض زعماء القبائل الأفريقية الذين ساهموا بشكل مباشر في أسر الأفراد وبيعهم، وقد شكلت المناطق الداخلية للقارة الأفريقية المصدر الرئيس للرقيق، إذ كانت الغارات، والاختطاف، والحروب القبلية وسائل أساسية للإيقاع بأعداد ضخمة من الأشخاص في أيدي التجار بعد الأسر، وكانوا يجبرون على السير لمسافات طويلة تحت ظروف قاسية وغير إنسانية تضمنت التقييد، والجوع، والعطش، وانتشار الأمراض، مما أدى إلى وفاة أعداد كبيرة منهم قبل وصولهم إلى السواحل.

بدأت تجارة الرقيق ومؤسسة الرق في شرق أفريقيا بالانحسار تدريجيا خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مع تنامي النفوذ الاستعماري الأوربي، أذ أدت بريطانيا ودول استعمارية أخرى دورا مهما في ذلك بإصدار قوانين تجرم الرق والعمل على تطبيقها ضمن المناطق الخاضعة لنفوذها، وبذلك أسفرت هذه عن إنهاء تلك التجارة رسميا عبر مراحل متعددة مع اقتراب القرن العشرين، ورغم العقبات الكبيرة التي واجهتها بسبب تقاطع المصالح الاستعمارية مع مصالح العمانيين والأوربيين في شبكة معقدة من العلاقات، ولكن في النهاية تمكنت الإدارات الاستعمارية من فرض الإلغاء الكامل لتلك التجارة ضمن الأراضي التي سيطرت عليها.

يتألف البحث من خمسة محاور أساسية، إذ انطلق المحور الأول تحت عنوان "تجارة الرقيق في زنجبار"، مقدما تعريفا للرق من الناحية اللغوية والاصطلاحية، مع تسليط الضوء على طرق جمع العبيد وشحنهم نحو العالم الجديد، فضلا عن استعراض سوق زنجبار، أما المحور الثاني فركز على "دور عمان في تجارة الرقيق بشرق أفريقيا"، في حين تناول المحور الثالث رؤية كل من بريطانيا وفرنسا إزاء موقف حكام عمان فيما يتعلق بتجارة العبيد، وفي المحور الرابع، تم تناول "المواقف والسياسات التي تبنتها بريطانيا وفرنسا بشأن تجارة العبيد "، واختتم المحور الخامس بعرض معاهدات القضاء على تجارة

الرقيق"، مع الإشارة إلى معاهدة عام 1873م، التي ألغت تجارة الرقيق في زنجبار، وكذلك النتائج المترتبة عليها، وفي ختام البحث تطرق إلى الخاتمة ثم تبعها قائمة المصادر والمراجع.

أولا: تجارة الرقيق في زنجبار:

أ- الرق في اللغة والاصطلاح:

الرق في اللغة يعني الضعف، ومنه تأتي رقة القلب، ولكن هذا الضعف لا يرتبط بالضرورة بالجسد، فقد يكون هناك من العبيد من يتمتعون بقوة جسدية تفوق قوة الأحرار والرق، بكسر الراء، يشير إلى العبودية، واسترق الشخص مملوكه بمعنى ارقه، أي: جعله رقيقا، وهو عكس أن يعتق مملوكه. أما الرقيق فهو اسم يطلق على المملوك بشكل فردي، وبصيغة الجمع يقال الرقيق أيضا(السمك، 2014، ص3).

وعرف الدكتور "أحمد سليمان البشايرة" الرق بأنه مشتق من مادة "رق" التي تحمل معنى الرقة والخفة، وهو النقيض لما هو غليظ أو ثخين يشير إلى أن الرقة تعد مضادا للغلظة، أما الرق بكسر الراء فهو يرمز إلى مفهوم الملكية والعبودية، إذ يستعمل للدلالة على الشخص المملوك الذي وقع تحت وطأة هذه الحال، ويقال عن الشخص "رق" بمعنى أنه أصبح عبدا، وسمي العبيد "رقيقا" ؛ لأنهم يظهرون ولاءهم وخضوعهم لمالكيهم، مما يعبر عن حال التبعية والطاعة له(البشايرة، 1974، ص11).

ب- طرق جمع الرقيق وشحنهم إلى العالم الجديد:

كان التجار العرب في الساحل الشرقي لأفريقيا ينظمون حملات مسلحة باتجاه الداخل، إذ كانوا ينتظرون حلول الليل ثم يفتحون النار على تجمعات السكان وهم نيام، مما يؤدي إلى إثارة الذعر بينهم، وعلى إثر ذلك يهرع السكان إلى الخارج، ليتم الإغارة عليهم وأسرهم، ثم ينقلون إلى جزيرة زنجبار، وعلى الساحل الغربي لأفريقيا، وعمد الأوربيون إلى إثارة النزاعات والعداوات بين زعماء القبائل الأفريقية، مما أدى إلى إشعال الحروب والغارات المتكررة، وكانت هذه الصراعات غالبا ما تفضي إلى وقوع العديد من الأشخاص في الأسر أو السبي، إذ تقوم القبائل التي تحتجزهم ببيعهم للأوروبيين، وبهذا الأسلوب استطاع الأوروبيون تأمين إمداداتهم من العبيد(الترمانيني، 1979، ص14).

برزت زنجبار في شرق أفريقيا كواحدة من أسواق الرقيق والمواشي الرئيسة، إذ كانت التجارة هناك تجرى وسط مشاهد قاسية وظروف غير إنسانية، وكان الرجال يصفون في دوائر منفصلة، تظهر عليهم آثار الهزال والضعف الشديد، حتى يبدون وكأنهم مجرد هياكل عظمية، والمشترون يقتربون لتفحصهم يدويا، في حين كان البائع يحرص على تقديم ضمانات حول "جودة "الرقيق مدعيا أنه لا يوجد أفضل

منهم، أما النساء فكانت معاناتهن أشد مأساوية؛ إذ وقفن في صفوف تعرضن فيها لإهانات مؤلمة، والمشترون كانوا يقتربون لفحص أجسادهن بطريقة مهينة، وأحيانا يجبرن على نزع ما تبقى من قطع القماش التي كانت تستر أجزاء بسيطة من أجسادهن، ولم يتردد التجار في ممارسة القسوة لإرغام النساء على التخلي عن أي شيء يحافظ على كرامتهن أو حيائهن، وبعد شراء الرقيق كان يتم نقلهم إلى الساحل سيرا على الأقدام، ويشمل ذلك الرجال والنساء والأطفال، إلا أن الرجال كانوا يشكلون الغالبية العظمى، وخلال هذه الرحلة تعرض هؤلاء الرقيق لوسائل قاسية للغاية من قبل التجار، إذ جرت العادة على ربط كل اثنين معا، مع تشكيل صفوف ممتدة لمئات الأمتار، وفي بعض الحالات، كان يتم تثبيت أعناقهم بأعمدة خشبية كبيرة يتتابعون عبرها للسير، وتترك أيدي الرقيق طليقة ليتمكنوا من حمل مؤنهم على رؤوسهم، فيما يتبعهم أشخاص مسؤولون عن الإشراف على حركتهم، مستعملين سياطا يجلدون بها كل من بدا عليه التراخي بوحشية شديدة(رياض، 1965، ص64).

هذه المعاملة القاسية كانت واضحة من خلال روايات الرحالة والمستكشفين الذين دونوا ملاحظاتهم عن معاناة الأفارقة في أثناء تلك العمليات، وقد أشاروا إلى أن وصول عبد واحد إلى الساحل يعني في الحقيقة فقدان تسعة آخرين خلال الرحلة بسبب الجوع، والعطش، وسوء المعاملة، في حين أن تجارة الرقيق حققت أرباحا طائلة وأسهمت في ازدهار اقتصادي للدول التي مارستها، وانعكست آثارها بشكل كارثي على المجتمعات الأفريقية، مخلفة ضررا كبيرا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة داخل القارة(يحيى، 1984، ص183).

ت- سوق زنجبار

يمتد سوق زنجبار على مساحة تقدر بما يقرب من 400 قدم مربع، ويمتاز بوجود قلعة مراقبة في أحد جوانبه، في حين تقع منازل العاملين بالسوق على الجانب الآخر، كل مجموعة من الرقيق كان لها دلال خاص يشرف على بيعهم، إذ كانوا ينظمون في صفوف منفصلة الرجال في جانب والنساء في الجانب الآخر، ومع بدء المزاد كان التجار يولون اهتماما كبيرا بنظافة ومظهر الرقيق، فضلا عن الزينة التي يتم وضعها عليهم مثل: العقود حول أعناقهم والأساور والخلاخل في كواحلهم، وبعد انتهاء عملية البيع كان التجار يستعيدون هذه الزينة لاستعمالها في مبيعات لاحقة، قيمة الأسعار تعتمد على العرض والطلب خلال العام، وتصل أسعار الرقيق إلى أعلى مستوياتها بين شهري كانون الأول وآذار في كل عام (Harris, 1971, P22).

ويعد ميناء كيلوه "Kilwa"، ميناءا تجاريا رئيسيا مهما على الساحل الشرقي لأفريقيا واشتهر بتجارته في الذهب، والعاج، والرق الطريق الأمثل لتحقيق أفضل الأسعار في سوق زنجبار، بفضل سيطرة سلطان عمان على التجارة وإدارته لرسوم الاستيراد والتصدير، فقد كان يحصل على عمولات فضلا عن

استعمال العملة الأجنبية في عمليات التداول، وإلى جانب العملات كانت الأقمشة، والجواهر، والتمور، والأسلحة النارية تستعمل كوسائل لتبادل الرقيق، وتشير التقديرات إلى أن نحو ثلاثة أرباع الرقيق الذين يصلون إلى زنجبار كانوا يصدرون إلى الخارج، في حين يتم تهريب البعض الآخر لتجنب دفع الجمارك(Harris, 1971, P22).

أما فيما يتعلق بالجمارك المفروضة على كل عبد يتم شحنه، فقد كانت رسوم قدرها دولاران تفرض على الرقيق المشحنين من ميناء كيلوه إلى زنجبار، وأربعة دولارات على الرقيق القادمين من لامو "Lamu" هي جزيرة وميناء تاريخي مهم على الساحل الشرقي لأفريقيا، تقع ضمن أرخبيل لامو في كينيا، ويتم إضافة دولارين إضافيين على الرقيق الذين يشحنون من زنجبار نفسها، وجميع تلك الرسوم تشكل مصدر دخل مباشر لسلطان زنجبار، إذ كانت تمثل عائدا سنويا يزيد على 15 ألف جنيه إسترليني، فحينما يصل الرقيق إلى الساحل، يتم نقلهم عبر قوارب صغيرة إلى زنجبار لبيعهم في السوق المفتوحة أو تسليمهم للتجار، لكن الرحلة البحرية لم تكن أقل قسوة؛ إذ كانوا يتعرضون لأهوال السفر عبر المسالك الصعبة لتضاف إليها بشاعة ظروف الحبس داخل القوارب، وفي الحالات التي تخشى فيها السفن الوقوع في قبضة الدوريات أو الكشف عن أمرها، كان مصير الرقيق المؤسف أن يلقوا في البحر أحياء للتخلص منهم، ويذكر على سبيل المثال: حادثة فقدان أحد القوارب حوالي ثلث حمولته من الرقيق بين ميناء كيلوه وزنجبار، حيث ألقي نحو 90 عبدا في البحر؛ بسبب ضعف حالتهم وانتظارهم الموت الحتمي (Layn, 1987, P.P61-65).

ويتضح أن زنجبار لم تكن مجرد محطة تجارية عابرة في منظومة تجارة الرقيق، بل شكلت مركزا حيويا ومنظما لهذه التجارة، إذ تداخلت فيها مصالح سياسية واقتصادية محلية وإقليمية ودولية، وارتبطت ببنية ممنهجة من العنف والاستغلال، جعلت من سوقها شاهدا على واحدة من أكثر فصول التاريخ الإنساني قسوة وظلما، ومرآة لحجم المعاناة التي عاشها الرقيق في رحلتهم القسرية من الداخل الأفريقي إلى أسواق البيع والتصدير.

ثانيا: عمان ودورها في تجارة الرقيق بشرق أفريقيا:

تعد عمان محورا رئيسا للملاحة والتجارة في منطقة الخليج العربي وبحر العرب بفضل موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وكانت مسقط عاصمة عمان، تمثل مدخلا مهما إلى الخليج العربي الذي عبر منه العديد من الرقيق الأفارقة(Kelly, 1968, P.413).

وبدأت تجارة الرقيق بالازدهار في شرق أفريقيا والخليج العربي مع استيلاء العمانيين على زنجبار وجزيرة بمبا "Pemba " هي جزيرة تقع شمال زنجبار في تنزانيا وتعرف بخصوبتها وغاباتها الكثيفة، لذلك أطلق عليها لقب "الجزيرة الخضراء" وفي أواخر القرن السابع عشر تحولت زنجبار إلى مركز تجاري مهم تحت حكم اليعاربة (الذين طردوا البرتغاليين من عمان سنة 1650م)، وخلال المدة بين عامي 1624 و1741م (محمد، 2003، ص277)، كانت تجارة الرقيق في زنجبار حكرا على عرب مسقط وساحل عمان، إذ تخصصوا في بيع الرقيق إلى الجزيرة العربية(ياغي، 1981، ص ص 124-125).

وفي عام 1784م، قام السلطان سعيد بن أحمد الذي حكم خلال المدة ما بين 1783 و1789م، واتخذ من الرستاق عاصمة له بمحاولات لتوسيع النفوذ العماني، وأدى ذلك إلى استسلام كيلوه (لأبنه حمد) في العام نفسه، ولاحقا سيطر العمانيون على زنجبار وعدة مدن أخرى على ساحل شرق أفريقيا، مضطلعين بدور كبير في النشاط التجاري البحري وتعزيزه لصالحهم(جرامينزون، 1994، ص66).

وأشار القائد الفرنسي داللون "Dallon " في نصوصه لعام 1804م، إلى أن الحكومة الفرنسية أمرت قائد إحدى الفرقاطات، "روسيلون"، بزيارة الموانئ التجارية في شرق أفريقيا عام 1788م، ومن ثم التوجه إلى مسقط للتفاوض مع السلطان سعيد بن أحمد بشأن الرسوم المفروضة على الفرنسيين، تم الاتفاق حينها على دفع خمسة قروش عن كل عبد، فيما استثنيت السلع التجارية الأخرى، ومع ذلك ارتفعت هذه الرسوم تدريجيا لتصل إلى ثمانية قروش عام 1799م، واستمرت في الزيادة على الرغم من إبرام الاتفاقيات(Harris, 1971, P6).

كانت هذه المدة تؤكد العلاقة بين التجارة البحرية والنفوذ السياسي، إذ وظفت عمان موقعها وموانئها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وأشار "داللون" إلى أن حاكم "كيلوه" كان يقدم مبلغا كبيرا لسلطنة عمان كضريبة تتعلق بتجارة الرقيق، وفي عام 1806، انتقلت السلطة إلى (السلطان سعيد بن سلطان الذي حكم بين عامي 1806 و1856، وأسس نظاما مستقرا في زنجبار)(المغيري، 1986، ص234).

ونتيجة لازدهار تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، تم إنشاء العديد من الأسواق الخاصة بهذه التجارة، ولاسيما في كيلوه وزنجبار، وهما من أبرز المراكز التي أدت دورا رئيسا في تجارة الرقيق آنذاك (Cooper, 1977, PP.38-40) كان السلطان سعيد بن سلطان يعرف عن نفسه بأنه تاجر، بحسب ما عبر عنه خلال لقاء جمعه بأحد الزوار الفرنسيين، وقد ركز السلطان على تنمية موارده التجارية الخاصة، وتعزيز العائدات الجمركية، وتطوير مزارعه، فضلا عن ذلك، أسس أسطولا تجاريا كبيرا ضم ما يقرب من 20 سفينة استعملت لنقل الرقيق، إلى جانب البضائع الأخرى، واستطاع السلطان الافادة من طبيعة التجارة الحرة التي اتسم بها القرن التاسع عشر، لاسيما بعد الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق مطلع القرن نفسه،

ومع ذلك فإن حظر تجارة الرقيق ألحق ضررا بدخل سلطنتي مسقط وزنجبار، إلا أن السلطان سعيد استمر في هذه التجارة مع تقليل حجمها نسبيا، واستمر تصدير الرقيق من شرق إفريقيا تحت مبررات مثل: توفير العمالة اللازمة للعمل في مزارع قصب السكر والقرنفل في جزر مثل: رينيون ومدغشقر هما جزيرتان تقعان في المحيط الهندي قبالة الساحل الشرقي لأفريقيا، ولهما دور تاريخي واستراتيجي مرتبط بالفترة الاستعمارية الفرنسية، إلى جانب مناطق في جنوب شرق آسيا ومدن السواحل الشرقية الإفريقية(مصيلحي، 1987، ص171).

وتبنى "السلطان سعيد" سياسة تجارية ذكية، إذ أعفى صادرات المنطقة من الرسوم الجمركية ما عدا الرقيق المصدر، وفرض ضريبة ثابتة على الواردات(Coupland, 1961, P.303)، كما عزز السلطان سعيد بن سلطان نفوذه في زنجبار، لذا قرر العديد من العمانيين الافادة من الموارد الزراعية والتجارية التي توفرها منطقة شرق أفريقيا(روث، 1988، ص120)، وفي عام 1818، تمكنوا من إدخال زراعة القرنفل إلى زنجبار، وبعد أن باءت محاولة سابقة عام 1801، لإحضار القرنفل من موريشيوس بالفشل"Mauritius" وهي جزيرة تقع في المحيط الهندي شرقي مدغشقر، ولها أهمية تاريخية واستراتيجية كبيرة، خاصة خلال الحقبة الاستعمارية، إلا أن المحاولة الثانية أثبتت نجاحها بشكل كبير (Philips, 1971, P,101).

وفي تلك المدة، كان العبيد في شرق أفريقيا يجبرون على نقل العاج من المناطق الداخلية إلى الساحل[1]، وبعد وصولهم كانوا يعرضون للبيع مع ما يحملونه من عاج، مما شكل نشاطا تجاريا مربحا للسلطان، الذي كان يعتمد بشكل متزايد على الضرائب المفروضة على تجارة الرقيق (Gray, 1962, P225) وفي عام 1840م، وصلت تجارة الرقيق إلى ذروتها في شرق أفريقيا، فيما تشير بعض المصادر إلى أن السلطان سعيد بن سلطان نقل عاصمة حكمه من مسقط إلى زنجبار في عام 1832م، ولكنه بدأ إقامته الدائمة فيها عام 1840م، واستمر حتى عام 1850م، ثم عاد إلى مسقط لدعم ابنه السيد ثويني وحكم عمان من 1856إلى 1866(Lyne, 1987, P.33) .

نقل السلطان سعيد عاصمته إلى زنجبار بعد أن هزم أسرة المزروعي عام 1837م، في ممباسا " Mombasa" مدينة ساحلية تقع في جنوب شرق كينيا على طول المحيط الهندي، واستولى عليها في العام ذاته، مما عزز نفوذه في المنطقة(هولنجزورث، 1986، ص5)، ولتحقيق طموحاته كان على السلطان سعيد أن يبرم معاهدة مع فرنسا في عام 1844؛ كونها القوة العظمى الوحيدة التي بقيت تهتم بتلك الأقاليم، وجاءت شروط المعاهدة مشابهة لتلك التي أبرمت مع الولايات المتحدة وبريطانيا(قاسم، 1980، ص128)، وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، ارتفعت مطالب فرنسا بشكل كبير للحصول على رقيق

من شرق أفريقيا، ويعود ذلك إلى إلغاء تجارة الرقيق في المستعمرات الفرنسية خلال ثورة 1848 (الترمانيني، 1979، ص221).

ومن خلال هذا الدور المتنامي لعمان في تجارة الرقيق بشرق أفريقيا، يتجلى كيف وظف العمانيون نفوذهم البحري والسياسي لتعزيز حضورهم الاقتصادي، معتمدين على شبكة تجارية متماسكة امتدت من سواحل عمان إلى عمق القارة الأفريقية، إذ أصبحت زنجبار مركزا استراتيجيا لإدارة التجارة ونقل الرقيق، في وقت تزايدت فيه التحديات الدولية والتدخلات الأوروبية الساعية للحد من هذه التجارة، مما وضع عمان في موقع حساس بين مقتضيات المصالح الاقتصادية وموجات الضغط الدبلوماسي المتصاعدة.

ثالثا: موقف بريطانيا وفرنسا إزاء حكام عمان بشأن تجارة العبيد

أدت بريطانيا دورا كبيرا في دعم حكام عمان لمواجهة النفوذ الفرنسي المتزايد، الذي كان يشكل تهديدا على مصالحها في المنطقة، وفي الوقت ذاته، استطاع حكام عمان تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على العلاقة مع بريطانيا والتقرب من فرنسا؛ لضمان استمرار تجارة الرقيق، التي كانت تمثل جزءا أساسا من الاقتصاد العماني في تلك المدة، ويبدو أن حكومة الهند البريطانية أدت دورا محوريا في تضخيم قضية تجارة الرقيق، مستعملة كل إمكاناتها السياسية والعسكرية لمكافحتها، وهذا الجهد لم يكن فقط لضمان القضاء على هذه التجارة، بل أيضا لتقويض النفوذ الفرنسي في المنطقة.

نجحت بريطانيا في إحالة القضية إلى محكمة لاهاي عام 1905، مما أدى إلى إنهاء أحد آخر مظاهر القوة الفرنسية في مسقط، ومع تزايد اهتمام فرنسا بعمان، اضطرت حكومة الهند البريطانية إلى تغيير سياستها تجاه السلطنة، ولاسيما خلال عهد السلطان سعيد بن سلطان (1802–1856)، ومن بين الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا، كان منع تجارة الرقيق في المناطق الساحلية ومنح نفسها حق تفتيش السفن العربية التي يشتبه في أنها تحمل الرقيق، مما يعكس رغبتها في فرض سيطرتها على التجارة البحرية وضمان مصالحها الاستراتيجية في المنطقة (Kamball, 1856).

عقدت بريطانيا اتفاقية مع سعيد بن سلطان في عام 1822م بهدف منع بيع الرقيق للمسيحيين في المناطق التي كانت تحت سيطرته، ومنحت لسفن الأسطول البريطاني الحق في تفتيش المراكب العمانية؛ لضمان التزامها بالإجراءات المتفق عليها(Lyen, 1963, P.113).

كانت بريطانيا قلقة بشأن النفوذ الفرنسي المتنامي في منطقة عمان وزنجبار وشرق أفريقيا، ولاسيما بعد توقيع السلطان سعيد معاهدة مع الولايات المتحدة في عام 1833م، مما أثار مخاوفها من تزايد التدخل الأجنبي(Susan, 1962, P.33)، فاستغلت فرنسا هذا الوضع لتعزيز حضورها في المنطقة باتفاقية عسكرية

مع السلطان سعيد، إذ قدمت إليه المساعدة ضد خصومه لقاء تسهيلات للاستيطان واستغلال الموارد في زنجبار(Miles, 1966, P.137).

أرسلت فرنسا بعثة بقيادة جوليان "Julien " في عام 1840م، إلى حاكم جزيرة نوسيبي " Nosy Be"، "هلال بن سعيد"، وتمكنت من إقناعه بالتنازل عن سيادة الجزيرة لصالح فرنسا، هذا التصرف أثار استياء السلطان سعيد، الذي أدرك أن فرنسا تسعى للاستيلاء على ممتلكات عمانية في شرق أفريقيا(Thomas, 1981, P.55)، لذا زادت الشكوى من الفرنسيين حينما رفض حاكم نوسيبي طلب قائد السفينة الفرنسية كوبان "Coban" بإقامة قاعدة عسكرية وقنصلية في زنجبار؛ لأنه لا يملك صلاحية التفاوض بشأن أراضي والده السلطان سعيد(العقاد وقاسم، 1959، ص108)، وفي عام 1840م، أرسل السلطان "سعيد" رسالة إلى بريطانيا يعبر فيها عن انزعاجه من التصرفات الفرنسية، مشيرا إلى أن فرنسا قد تجاوزت الحدود بمحاولاتها السيطرة على توابع جزيرة زنجبار(قاسم، 2000، ص231).

تصاعد التوتر بين فرنسا وبريطانيا في تلك المدة، نتيجة للخلافات حول سياسة تفتيش السفن البريطانية، إذ رفضت فرنسا الامتثال للمطالب البريطانية وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا، إلا أن تلك التدابير لم تؤد إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، مما أدى إلى استمرار تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي وفقا لتصريحات المقدم جاستن سيشل "Justin Cécil"، ولكن هذه التجارة على الرغم من الجهود البريطانية للحد منها(Indian, P.60).

وعرضت بريطانيا على السلطان سعيد حظر تجارة الرقيق بشكل كامل، مما وضع السلطان في موقف صعب؛ إذ كان يخشى خسارة الأرباح الكبيرة التي تحققها هذه التجارة، وفي الوقت نفسه كان حريصا على الحفاظ على علاقاته الطيبة مع بريطانيا، لذلك اقترح السلطان حلا وسطا يتمثل في إيقاف تجارة الرقيق بين ممتلكاته الأفريقية والآسيوية فقط(مهنا، د.ت، ص173).

ويبدو أن بريطانيا كانت تسعى لعقد معاهدة جديدة مع السلطان سعيد بهدف استبعاد الدولة العثمانية من التدخل في مكافحة تجارة الرقيق في منطقة الخليج، وهذا الموقف ينبع من خشية بريطانيا من أن تستغل الدولة العثمانية هذا الأمر كذريعة لتعزيز نفوذها في المنطقة، وذلك بإرسال أسطول حربي، وقد أشار صموئيل هينل "Samuel Henel"، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، إلى هذا الأمر بوضوح، موضحا أن الهدف الحقيقي للدولة العثمانية كان إعادة فرض سيطرتها على الأراضي العربية، لذلك أوصى هينل بإبرام اتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا يمنح الأخيرة وحدها الحق في تفتيش السفن، مما يعكس حرص بريطانيا على الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة"(Tirmizi, 1988, P.286)

أما بالنسبة إلى فرنسا يبدو أن السلطان سعيد كان يسعى لتعزيز العلاقات التجارية مع فرنسا، إذ أبدى رغبة في توقيع معاهدة تجارية مشابهة لتلك التي أبرمها مع الولايات المتحدة وبريطانيا، كان الهدف

من ذلك تحقيق فوائد جمركية تعود بالنفع على مملكته وتنشيط التجارة الدولية (Coupland, 1962, P.523)

كانت فرنسا تسعى بهذه المعاهدة إلى تحقيق أهداف استراتيجية متعددة فقد أرادت كسر الحصار الذي فرضته بريطانيا على نفوذها في مناطق مثل: مسقط وشرق أفريقيا والمحيط الهندي، كما كانت تطمح للحصول على امتيازات في مناطق مثل: مصوع وسواكن، مصوع هي إحدى مدن إريتريا التي تطل على ساحل البحر الأحمر وكانت تمثل ميناء تاريخيا هاما لعدة قرون، سواكن هي مدينة ساحلية في شمال شرق السودان على البحر الأحمر، اشتهرت كمركز تجاري هام وميناء رئيسي، مما يعزز من وجودها في المنطقة ويمنحها قدرة أكبر على مواجهة التدابير البريطانية، فضلا عن ذلك، كانت فرنسا تسعى لضمان استمرار تدفق الرقيق إلى مزارعها، مما يعكس الأهمية الاقتصادية التي كانت توليها لهذا المورد في ذلك الوقت(قاسم، 2000، ص231).

أرسلت فرنسا في عام 1844م، ثلاث سفن حربية بقيادة الكابتن رومان ديفو سيسيه " Romain Devo Cissé"، الذي كان قائد المحطة البحرية في بوربون ومدغشقر وشرق أفريقيا، بناء على طلب السلطان سعيد لعقد معاهدة تجارية مع سلطنة عمان، وتم تخويل الكابتن ديفو سيسيه بجميع الصلاحيات من قبل ملك فرنسا لويس فيليب "Louis-Philippe "، الذي حكم بين عامي 1830م و1848م، بهدف تعزيز العلاقات بين فرنسا وعمان وزنجبار، والسعي لتحقيق فوائد تجارية واستراتيجية لفرنسا (Gullian, 1856, P.213).

تظهر بريطانيا محاولتها لإنهاء تجارة الرقيق في المستعمرات الفرنسية والمحيط الهندي، إذ اعتمدت على استراتيجيات متعددة لتحقيق هذا الهدف، وفي البداية حاولت كبح توسع فرنسا في شرق أفريقيا بوسائل مباشرة(إبراهيم، 1981، ص45)، ولكن بعد فشل هذه المحاولات، لجأت إلى وسائل تحفيزية مثل: تقديم مكافآت للبحارة البريطانيين عن كل شخص مستعبد يتم القبض عليه، وقد أقر قانون عام 1848م، الذي نص في مادته الرابعة على تكريم البحارة لتشجيعهم على القبض على السفن المحملة بالرقيق، وبذلك تسعى بريطانيا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية بمكافحة تجارة الرقيق، إذ اتخذت إجراءات صارمة لتفتيش السفن تحت ذريعة مراقبة هذه التجارة، وقد أدى ذلك إلى تجاوزات من قبل البحارة البريطانيين الذين استغلوا هذه الحجة لتفتيش السفن بشكل مكثف، مما أثار ردود فعل متباينة بين الدول الأخرى(مهنا، د.ت، ص175).

وفي عام 1849، تصاعدت التوترات بين السلطان سعيد والسلطات الفرنسية في جزيرة البوربون بسبب قضية تجارة الرقيق، لأن فرنسا لم تلتزم بتنفيذ ما نصت عليه معاهدة 1844م، مما أدى إلى تفاقم الخلافات بين الطرفين، وبلغت الأزمة ذروتها حينما قام السلطان سعيد بالقبض على إحدى السفن الفرنسية

التي كانت تتاجر بالرقيق بشكل مخالف للمعاهدة، وردا على ذلك، قامت الحكومة الفرنسية بإرسال سفينة حربية إلى ساحل شرق أفريقيا، في محاولة لاستعراض قوتها أمام السلطان سعيد الذي اعتبر هذه الخطوة تهديدا واضحا ومحاولة للضغط عليه للسماح باستمرار تجارة الرقيق غير المشروعة، مما زاد من حدة الخلاف بين الجانبين، ويبدو أن السلطان كان يسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع فرنسا على الرغم من الموقف البريطاني الذي أثاره هامرتون "Hamerton "، وكان هذا السعي مدفوعا برغبة السلطان في استمرار حركة مرور الرقيق إلى المستعمرات الفرنسية، مما يسهم في زيادة دخله من الضرائب الناتجة عن تلك التجارة(التركي، 2005، ص4).

ونشأت أزمة بين فرنسا وسلطان زنجبار في عام 1854م، بشأن تجارة العبيد، إذ كانت فرنسا تسعى للحصول على العمالة بشراء العبيد الذين يتم تحريرهم قانونيا أمام القاضي، إذ يصرح مالكهم بأنه أعتقهم، ويحصلون على وثيقة الحرية، وبعد ذلك يتم نقلهم عبر السفن الفرنسية للعمل كعمال أحرار على وفق اتفاق محدد، فوافق السلطان على هذه الطريقة، ولكنه فرض قيودا تمنع التجار الفرنسيين من شراء العبيد الذين يتم جلبهم مباشرة من أفريقيا، ويبدو إن السلطان كان يسعى للحفاظ على نوع من السيطرة على العملية، وربما للحد من الاستغلال أو لتجنب التداعيات السياسية والاجتماعية التي قد تنشأ عنها(Bombay, 1854, P39).

وفي الرابع عشر من كانون الأول عام 1855م، وصل الأدميرال الفرنسي جوانا "Joanna " إلى زنجبار، حيث التقى بليني، القنصل الفرنسي لدى السلطان العماني، وبعد إجراء المحادثات، بدأت السفن الفرنسية تصل إلى زنجبار بهدف الحصول على الرقيق بالطريقة التي تناسب مصالحها، ولم تقم بريطانيا بالاعتراض على هذا الإجراء الفرنسي؛ خشية أن تستغل السلطات الفرنسية هذا الوضع للاستيلاء على بعض الموانئ الساحلية العمانية تحت ذريعة حماية مصالحها(Bombay, 1854, P39).

يبدو أن التعاون بين فرنسا وبريطانيا في شرق أفريقيا كان يهدف إلى الحفاظ على مصالحهما الاستعمارية، لاسيما في مدغشقر وجزر الكامور، ومع ذلك طلب القنصل الفرنسي جاسيباي " Jasibai " من السلطان "برغش بن سعيد" في زنجبار عام 1875م، الالتزام بنصوص المعاهدة بين السلطان وبريطانيا، وقام بنفسه بتفتيش السفن التي ترفع العلم الفرنسي للتأكد من تطبيق معاهدة 1873م، هذا التصرف قد يفسر على إنه محاولة لإرضاء بريطانيا أو موقف دعائي، لكنه يتناقض مع الأدلة التي تشير إلى أن فرنسا كانت تسهم في منح أعلامها للسفن العمانية لاستمرار تجارة الرقيق من مستعمراتها، مما يعكس تنافسا بين فرنسا وبريطانيا في المنطقة(قاسم، 2000، ص286).

استطاع المستشار جون كيرك "John Kirk "، الذي كان له تأثير كبير على السلطان برغش، إقناع السلطان بإصدار منشورين جديدين بتاريخ 18 نيسان 1876م، تضمن:

– نص القرار الأول: على حظر نقل العبيد من موضع لآخر داخل السلطنة، وفرض غرامات وعقوبات شديدة، ومصادرة أملاك تجارة الرقيق.

– نص القرار الثاني: على منع نقل العبيد إلى سواحل الصومال وقسمايو، ومقدشو، وممباسا ومصادرة رقيق المخالفين وتحريرهم(قاسم، 2013، ص42).

رغم التوقيع على الاتفاقية التي تنهي تجارة الرقيق، لم تلغ التجارة بشكل كامل إذ استمرت تجارة الرقيق، بسبب عمليات التهريب التي قام بها العرب من صور وحضرموت، الذين حصلوا على هذا الامتياز بشراء قطعة أرض في مستعمرة بجزيرة مدغشقر، مما أدى إلى حدوث مشاكل بين بريطانيا وفرنسا(قاسم، 2000، ص286).

وهكذا يتضح أن موقف بريطانيا وفرنسا من تجارة الرقيق في عمان وشرق أفريقيا لم يكن مدفوعا بأبعاد إنسانية بقدر ما كان مرتبطا بحسابات سياسية واستراتيجية معقدة، إذ سعت كل من القوتين إلى توسيع نفوذها على حساب الأخرى، وقد وجد حكام عمان أنفسهم في قلب هذا الصراع، يحاولون تحقيق التوازن بين الضغوط الدولية والمصالح الاقتصادية، مما أفرز علاقات متشابكة وتحركات دبلوماسية مكثفة، انتهت تدريجيا بتقييد تجارة الرقيق علنا، دون القضاء عليها فعليا، بسبب استمرارها بأساليب غير مشروعة وبتواطؤ بعض الأطراف المستفيدة.

رابعا: المواقف والسياسات التي تبنتها بريطانيا وفرنسا بشأن تجارة العبيد:

بدأت نهاية تجارة الرق في أواخر القرن الثامن عشر، وهي المدة التي حقق خلالها تجار الرقيق أرباحا هائلة بجانب الانخراط في تجارة الذهب والسيطرة على ثروات القارة الأفريقية، وآنذاك، لم تكن المستعمرات الأفريقية مجرد مصدر للمؤن والمواد الغذائية أو المواد الأولية، بل كانت تقدم أيضا منتجات فاخرة تلبي رغبات الأثرياء، مثل: العاج والذهب على مدار ثلاثة قرون من تجارة الرقيق، وتم استنزاف موارد أفريقيا والتوغل في عمق أراضيها. وقد تركت هذه التجارة أثرا كبيرا تمثل في اندثار العديد من الحرف والمهن التي اشتهرت بها قبائل عدة أفريقية، والتي كانت تعكس ملامح التقدم الحضاري لتلك الشعوب(العربي، 1983، ص359).

وتأثرت تجارة الرقيق في الصحراء الأفريقية بشكل كبير مع بداية القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد ظهور القوانين التي فرضتها الدول الأوروبية، وبدلا من الاستمرار في هذه التجارة، توجه الأوروبيون إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات الإنسانية، مثل: إنشاء علاقات عمل تستند إلى الأجور بدلا من العبودية،

هذه التحولات أسهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية الأوروبية، إذ أثر إلغاء تجارة الرقيق بطرق مختلفة على الشعوب الأفريقية، فقد كانت تلك التجارة تشكل مصدر ازدهار كبير عبر القارة بناء على الطلب المرتفع عليه(hamel, 2012, P.241).

أ- موقف بريطانيا:

أصدر البرلمان البريطاني في عام 1807، قانونا يجرم تجارة الرقيق تماما، هذا المرسوم شدد على أن أي نوع من النشاط التجاري بين أوروبا وأفريقيا لا يمكن أن يحدث إلا بعد القضاء على تجارة الرقيق، مما مهد الطريق للتجارة التقليدية، بالإضافة الى ذلك اتخذت بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتفتيش سفن الدول الأخرى وفرض نفوذها البحري تحت ستار مكافحة العبودية، وتوسع البريطانيون في أفريقيا، إذ أبرموا معاهدات مع زعماء القبائل والقادة المحليين، وفرضوا الحماية والتدخل بحجة ضمان تنفيذ قوانين إلغاء الرق والاتجار بالبشر(موسى، 2007، ص190).

وقد نص مرسوم 25 آذار 1807، على تحريم تجارة الرقيق ومنع السفن البريطانية من نقل العبيد، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين، شملت العقوبات مصادرة السفن وفرض غرامة تقدر بـ100 جنيه استرليني لكل شخص مستعبد يتم نقله بشكل غير قانوني، أما العبيد الذين تمت مصادرتهم فتم تجنيدهم في الجيش أو البحرية البريطانية دون منحهم معاشات بعد انتهاء خدمتهم(مبروك، 2022، ص72).

ولتعزيز الالتزام بالمرسوم، قدمت بريطانيا حوافز مالية للأفراد المسؤولين عن ضبط السفن المخالفة بلغت المكافآت 13 جنيها استرلينيا لكل رجل مستعبد، و 10 جنيهات لكل امرأة مستعبدة، و3 جنيهات لكل طفل، مما جعل هذه الحوافز مصدرا إضافيا لتمويل الأسطول البحري، كما ألزمت ملاك العبيد تسجيل جميع المستعبدين لديهم ابتداء من 16 آذار 1807؛ لضمان الرقابة على عمليات البيع والشراء وحتى القضاء الكامل على النظام القديم المرتبط بالاستعباد(نقد، 2003، ص50).

وبناء عليه تفجرت حركة شعبية قادتها جمعيات تحريم الرق، والتي دعت البرلمان إلى طرح مشروع قانون مكمل في عام 1807م، بعد مداولات طويلة استمرت بين عامي 1831م و1833م، أقر البرلمان في آب 1833، مرسوما يهدف إلى تحرير الأرقاء، تضمنت بنود المرسوم ما يأتي:

1- تحرير الأرقاء مع تعويض ملاكهم.

2- إلزام الرقيق المحرر بالعمل أجيرا لدى مالكيه السابقين لمدة تدريبية تمتد إلى 12عاما بالنسبة إلى العاملين في الحقول، و7 سنوات للعاملين في المنازل.

3- خصم جزء من أجر الرقيق المحرر لتغطية جزء من تعويض الملاك.

4- العمل بنظام يقضي بإنجاز ثلاثة أرباع يوم العمل لصالح المالك مقابل أجر، فيما يخصص الربع المتبقي لمصلحة الرقيق نفسه ليعمل أينما يشاء.

5- عد الأطفال دون سن السادسة أحرارا، بالإضافة إلى كل من ولد بعد عام 1831م.

6- تقديم الحكومة مبلغ 15 مليون جنيه إسترليني لتغطية تعويضات الملاك، قبل أن يرتفع المبلغ لاحقا إلى 20 مليون لتعويض من فقدوا خدمات الأرقاء، وبالأخص أولئك الذين كانوا يستأجرونهم من الملاك.

وتعكس هذه البنود محاولات للتوفيق بين مسألة تحرير الأرقاء وضمان حقوق وتعويضات الملاك في تلك الحقبة، وبدء تطبيق المرسوم رسميا ابتداء من بداية عام 1834م(نقد، 2003، ص51).

وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في 20 كانون الأول عام 1831، توصلت الدول الأوروبية المشاركة إلى اتفاق يقضي بعد تجارة الرقيق من أعمال القرصنة البحرية، مما يعني أن السفن التي تمارس هذا النشاط تفقد حق الحماية الذي تمنحه لها طبيعة عملها، وقد تم تحديد حق الدول الموقعة على الاتفاقية في أن تقوم سفنها الحربية بمراقبة وتفتيش السفن التي ترفع علم إحدى دول المؤتمر، ومع ذلك لم توقع فرنسا على الاتفاق الأصلي، لكنها في 28 كانون الثاني عام 1846، أبرمت اتفاقا خاصا يمنح كلا الطرفين الحق في تفتيش السفن التي تحمل أعلامهما، وفي حال اكتشاف سفينة تنقل العبيد، يتم تحويلها إلى أحد الموانئ التابعة للدولتين ليتم محاكمة طاقمها بتهمة القرصنة البحرية (الترمانيني، 1979، ص156).

ب- موقف فرنسا:

تشكلت الجمعية التأسيسية مع اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789، وبدأت في مناقشة مجموعة من القضايا الجوهرية، كان من أبرزها: قضية الرق في فرنسا، ومع ذلك لم تتمكن الجمعية التأسيسية من اتخاذ قرار يقر بإلغاء الرق بشكل كامل، لكنها استطاعت تحقيق خطوة مهمة تمثلت في منح صفة المواطنة لكل شخص يقيم على الأراضي الفرنسية، بغض النظر عن لونه أو عرقه، بشرط أن يستوفي المعايير والشروط المحددة في الدستور (الترمانيني، 1979، ص155).

وشهدت سانتو دومينغو هي عاصمة جمهورية الدومينيكان وأكبر مدنها، وأقدم مستوطنة أوربية في الأمريكتين، حيث أسسها كريستوفر كولومبوس عام 1492، تقع المدينة على مصب نهر أوزاما في البحر الكاريبي، في عام 1792، ثورة كبيرة قادها العبيد، مما أثر بشكل جذري على إنتاج الجزيرة التي كانت تعد واحدة من أبرز مصادر إنتاج السكر في منطقة الكاريبي، وأمام هذا التراجع في الإنتاج والأوضاع المضطربة، اضطرت السلطات الفرنسية إلى إلغاء نظام الرق في مستعمراتها بهدف السيطرة على الأوضاع وقمع الثورة، ولم تقتصر تداعيات هذه الأحداث على الجانب المحلي، بل أسهمت الثورة في انهيار تجارة الرقيق الفرنسية بشكل واضح(هوكبنز، 1998، ص232).

وعندما تولى "نابليون بونابرت" زمام الحكم في فرنسا 1804–1814، واجه تحديا يتمثل في ضعف صادرات المستعمرات الفرنسية، ويعزى ذلك بشكل أساس إلى نقص الأيدي العاملة من العبيد، مما دعاه في 19 آذار 1802م، إلى إصدار قرار بإعادة الاسترقاق ومحاولة إحياء تجارة الرقيق (الترمانيني، 1979، ص156).

لكن الحروب التي خاضها نابليون لاحقا أدت إلى تراجع التجارة الفرنسية عبر المحيط الأطلسي، وفي عام 1815م وافقت الملكية الجديدة بعد عودة الحكم الملكي، على حظر تجارة الرقيق على رعاياها لفرنسا، وعلى الرغم من ذلك استمرت هذه التجارة تمارس بصورة غير قانونية حتى نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر.

وأنشأ الفرنسيون جمعية أصدقاء السود في عام 1788، بهدف ممارسة ضغط أكثر فعالية لإلغاء تجارة الرقيق، ومع ذلك شهدت تجارة الرقيق الفرنسية انخفاضا نتيجة لتغيرات مستقلة ساهمت في هذا التوجه، من أبرزها:

1- ظهور انقسام عميق خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بين المزارعين الفرنسيين وأصحاب المزارع الاستعماريين فهؤلاء كانوا يعانون من الديون وعدم الرضا عن نظام التعريفة الجمركية الفرنسية، فضلا عن سياسات تحظر تطوير الصناعات في المستعمرات (هوكبنز، 1998، ص232).

2- ألغت فرنسا العبودية في ممتلكاتها الاستعمارية كخطوة يائسة لقمع الثورة، الأمر الذي أسهم في التراجع السريع لتجارة الرقيق الفرنسية.

3- المبادرة الحقيقية لإلغاء الرق جاءت مع الثورة الفرنسية التي شكلت المرحلة الأولى للتحرر من العبودية، وبعد إعلان الثورة عام 1789، تم تشكيل الجمعية التأسيسية التي ناقشت مسألة الرق بجدية رغم ذلك، لم تجرؤ الجمعية على إلغائه بالكامل، وإنما منحت صفات المواطنة لكل شخص يقيم على أراضي الجمهورية الفرنسية بغض النظر عن لونه أو أصله، شريطة توافر شروط معينة نص عليها الدستور، والإلغاء الحقيقي للرق حدث لاحقا على يد مجلس الثورة الذي خلف الجمعية التأسيسية، مما شكل نقطة تحول كبيرة في تاريخ فرنسا(مبروك، 2022، ص76).

وأصدر المجلس الثوري قرارا تاريخيا في السادس عشر من أيار عام 1791، يقضي بإلغاء الرق، وجاء فيه: يعلن مجلس الثورة إلغاء استعباد الأشخاص ذوي البشرة السمراء في جميع المستعمرات الفرنسية، مع التأكيد على أن جميع السكان في هذه المستعمرات، بغض النظر عن لونهم، يعدون مواطنين فرنسيين يتمتعون بالحقوق التي يكفلها الدستور، وفي عام 1848، قامت فرنسا بتشريع قانون شامل ينص على إلغاء الرق نهائيا في جميع مستعمراتها (الترمانيني، 1979، ص157)، ويرتبط هذا القانون باسم فيكتور

شولشير "victor Shoelcher"، (الذي كان يعد واحدا من أبرز الشخصيات السياسية الفرنسية في زمنه، وقد كرس حياته للنضال لأجل تحرير أصحاب البشرة السمراء من عبودية دامت طويلا) (Schœlcher's, 2020, P.69).

وهكذا يظهر جليا أن مواقف بريطانيا وفرنسا تجاه تجارة الرقيق لم تكن موحدة أو متسقة، بل اتخذت مسارات متباينة تعكس تداخل الأبعاد الإنسانية مع المصالح الاقتصادية والسياسية، فبينما تبنت بريطانيا سياسة حازمة ومبكرة لمناهضة تجارة الرق، وظفتها أحيانا كأداة للهيمنة البحرية والسيطرة الاستعمارية، وجاءت خطوات فرنسا مترددة ومتأثرة بتحولات داخلية مثل: الثورات وأزمات المستعمرات، ومع ذلك، فإن جهود الدولتين في نهاية المطاف شكلت منعطفا تاريخيا أسهم في تراجع تجارة الرقيق، على الرغم من استمرار ممارستها سرا لسنوات، مما يعكس عمق تشابك هذه التجارة مع الأنظمة الاقتصادية الاستعمارية في ذلك العصر.

خامسا: معاهدات القضاء على تجارة الرقيق:

بفضل الجهود المبذولة للحد من تجارة العبيد ووضع حد لها، نوقشت قضية إلغاء الرق للمرة الأولى في مجلس العموم البريطاني بتاريخ 12 أيار 1798، وفي أثناء المناقشات، عرض مؤيدو الحركة المناهضة للرق وجهات نظرهم دون أي اعتراض من أعضاء المجلس، ومع ذلك طلب المجلس توفير معلومات وبيانات إضافية لدعم هذه القضية بشكل أكثر شمولية؛ بهدف تسهيل اتخاذ قرار نهائي بشأنها(رياض، 1965، ص80).

ويتضح أن الدافع الأساس وراء إلغاء تجارة الرقيق كان اقتصاديا بامتياز، إذ استعملت بريطانيا قضية تجارة الرقيق كذريعة لتفتيش سفن الدول الأخرى، مما أتاح لها تعزيز نفوذها البحري وفرض الهيمنة على البحار، مما سهل عليها فرض المعاهدات والاتفاقيات على الدول الأفريقية، ومنحها القدرة على بسط حمايتها على بعض المناطق في غرب أفريقيا تحت غطاء إلغاء تجارة الرقيق، وهذه السياسات كانت جزءا من استراتيجية أوسع لتحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية(شوقي وإبراهيم، 1998، ص33).

شهدت المدة ما بين عامي 1832م و1890م، جهودا مكثفة لإلغاء تجارة الرقيق في مناطق شرق أفريقيا بشكل عام، وفي أملاك زنجبار بصورة خاصة، افتتحت هذه المرحلة بمعاهدة مورسبي " Moresby" عام 1822م، التي كانت أول اتفاقية رسمية تهدف إلى مكافحة تجارة الرقيق، تبعتها لاحقا معاهدة عام 1839م ومعاهدة عام 1845م، اللتان أسهمتا في الحد من تجارة الرقيق في زنجبار والموانئ التابعة لها(موسى، 2007، ص193).

مع تولي السلطان برغش حكم زنجبار عام 1870م، بدأت بريطانيا بممارسة ضغوط كبيرة عليه بهدف إبرام معاهدة تنهي تجارة الرقيق بشكل نهائي في جميع مناطق شرق أفريقيا، إلا أن السلطان برغش كان مترددا في البداية، لكنه ومع تزايد الضغط البريطاني، وافق أخيرا على توقيع معاهدة في الخامس من حزيران عام 1873م، نصت المعاهدة بوضوح على "حظر تجارة الرقيق تماما على طول الساحل الأفريقي، مع فرض عقوبات صارمة على السفن التي تنقل الرقيق وإغلاق الأسواق العامة كافة المعنية بتجارة الرقيق"، وعلى الرغم من أهمية هذه المعاهدة في إنهاء ظاهرة تجارة الرقيق، ولكنها تسببت في أضرار ملحوظة للسفن العربية وللاقتصاد العماني، ومنحت بريطانيا نفوذا واسعا على الساحل الشرقي لأفريقيا، إذ أصبحت تتحكم بالمنافذ البحرية الأفريقية، فضلا عن ذلك، استفادت بريطانيا بشكل مباشر من الأرقاء المحررين عبر نقلهم للعمل في مستعمراتها المختلفة، مما عزز مصالحها الاستعمارية في المنطقة(العقاد وقاسم، 1959، ص156).

1- معاهدة عام 1873م لإلغاء تجارة الرقيق في زنجبار:

جاءت نتيجة إصرار السلطان برغش على رفض اتخاذ خطوات حاسمة بشأن هذه القضية، دعت الحكومة البريطانية إلى إدراك ضرورة إبرام اتفاقية جديدة تهدف إلى القضاء نهائيا على تجارة الرقيق، وهدفت بريطانيا من هذه المعاهدة تعزيز نفوذها في شرق أفريقيا، وترسيخ قبضتها على ممتلكات السلطان برغش حاكم زنجبار، ومنع أي محاولة أجنبية قد تهدد مصالحها الاستراتيجية في الهند والخليج العربي، إذ سعت بريطانيا إلى لإظهار نشاطها في مكافحة المخالفات التي يزعم أن التجار العرب يرتكبونها، فقامت في عام 1871، بتفتيش نحو 400 مركب تابعة لهم، ومع ذلك لم تتمكن سوى من إثبات حالات تلبس على أحد عشر مركبا فقط، وقد أعرب الضباط البريطانيون عن عدم رضاهم عن هذه النتائج، مشيرين إلى أن السبب يعود إلى قلة السفن الحربية البريطانية المتخصصة في عمليات التفتيش، والتي لم يتجاوز عددها سبع سفن، إلى جانب ذلك واجه الضباط عدة تحديات في أثناء إجراء التفتيش، منها: عدم إلمامهم باللغات المحلية وصعوبة التمييز بين الرقيق المهرب الذي يخالف المعاهدات وبين الأشخاص الذين يمتلكهم أصحاب السفن بشكل شخصي، وهو الأمر الذي لا تخضع له المعاهدات(العقاد وقاسم، 1959، ص157).

ونتيجة لتلك الضغوط والشكاوى الموجهة إلى السلطات الحكومية البريطانية، ومع مقاومة السلطان برغش، كثفت بريطانيا جهودها لتطويق تجارة الرقيق بشكل منهجي، فقامت السفن البريطانية بإيقاف السفن العمانية وتفتيشها، وإطلاق سراح الرقيق الموجود على متنها، ولم تكتف بذلك، بل فرضت غرامات مالية كبيرة على المخالفين تحت الإكراه، ودمرت مئات السفن العربية، مما أدى إلى القضاء على القوى البحرية المحلية المنافسة وإضعافها أمام الأسطول البريطاني الذي سعى للهيمنة(Bennett, 1978, P.95)

عرض القنصل البريطاني في زنجبار على السلطان برغش مطالب الحكومة البريطانية المتعلقة بتقييد تجارة الرقيق في ساحل شرق أفريقيا، والتي تضمنت حصر تصدير الرقيق بميناء دار السلام فقط، وقصر عملية استيراد الرقيق على جزيرة زنجبار مع تحديد أعداد العبيد المستوردين، ومنع المراكب العربية الأخرى من نقل الرقيق إلا بتصريح خاص يصدر عن السلطان برغش، وإغلاق أسواق الرقيق في زنجبار بشكل نهائي؛ لكن في المقابل، فرفض السيد برغش هذه المطالب البريطانية، وهدد بتجاهل التزامات أسلافه كافة المتعلقة بتجارة الرقيق والمعاهدات الموقعة مع الحكومة البريطانية، ولم يخضع السيد برغش لهذه المطالب إلا بعد تلقيه تهديدا من القنصل البريطاني باستعمال القوة العسكرية ضده، عندها أصدر السلطان برغش بيانا تعهد فيه بالالتزام بما نصت عليه المعاهدات التي وقعها أسلافه مع الحكومة البريطانية بخصوص تجارة الرقيق(حراز، 1968، ص131).

أعلنت بريطانيا عن تشكيل لجنة خاصة تابعة للبرلمان البريطاني في السادس من تموز عام 1871، وكلف اللورد راسل "Russell" برئاستها، وكان هدف اللجنة دراسة الحقائق المتعلقة بتجارة الرقيق في شرق أفريقيا، بما في ذلك ازدياد حجم هذه التجارة وإمكانية القضاء عليها، وركزت اللجنة على استعراض المعاهدات القائمة بشأن هذه التجارة بين سلاطين زنجبار، والجهات الفاعلة الأخرى في الخليج العربي وشرق أفريقيا، ففي الشهر نفسه بدأت اللجنة جلساتها، إذ استمعت إلى شهادات المسؤولين المدنيين والعسكريين، فضلا عن رجال البحرية، ومن بين الشخصيات البارزة التي أدلت بشهاداتها كان السير بارتل فرير "Barthel Frère" الحاكم السابق لمدينة بومبي، إلى جانب رئيس قسم تجارة الرقيق في وزارة الخارجية البريطانية(محمد، 2001، ص66).

اقترح "فرير" أمام اللجنة إنشاء مستعمرة للأرقاء المحررين في شرق أفريقيا على غرار ما تم تطبيقه في غرب أفريقيا، وأوضح في اقتراحه "أنه ليس من الضروري وضع هذه المستعمرة تحت الحماية البريطانية بشكل مباشر، بل يمكن إدارتها من خلال سلطة السلطان مع إشراف بريطاني عليها، كما أوصى بفرض حصار شامل على ساحل شرق أفريقيا والخليج العربي باستخدام عدد من السفن البريطانية لضمان تحقيق هذا الهدف"(Coupland, 1967, P.170).

قوبلت هذه المقترحات بالرفض من قبل الحكومة البريطانية، إذ تعارضت مع سياستها الاستعمارية السائدة آنذاك، وبدلا من ذلك انتهجت بريطانيا سياسة إبرام المعاهدات وممارسة الأنشطة البحرية(محمد، 2001، ص66)، وعقب انتهاء المناقشات، قامت اللجنة بإعداد تقريرها الذي حوى مجموعة من التوجيهات، كان أبرزها: التأكيد على أهمية القضاء التام على تجارة الرقيق، وأوصى التقرير بدعوة السلاطين العمانيين إلى توقيع معاهدات جديدة لتحقيق هذا الهدف، إلى جانب تعزيز وجود السفن الحربية

البريطانية في مياه المحيط الهندي، بهدف تشديد الرقابة على السفن العربية والعمل على تفتيشها بشكل فعال(محمد، 1999، ص73).

تنفيذا للتوجيهات التي أصدرتها اللجنة، قامت الحكومة البريطانية في عام 1873، بإرسال وفد برئاسة "بارتل فرير"، هدف الوفد إلى إبرام اتفاقية جديدة مع سلطاني عمان وزنجبار تهدف إلى إلغاء تجارة العبيد ومعالجة الخلافات القائمة بين الجانبين، ولاسيما تلك المتعلقة بمساعدات زنجبار (I. O. R, 1874, P.74)

وعند وصول اللجنة إلى زنجبار، بادر "جون كيرك" بالتواصل مع السلطان برغش بمشاركة فرير، وفي الرابع عشر من كانون الثاني عام 1873م، انطلقت المباحثات الأولية بين السلطان برغش وبادجر " Badger"، إذ عرض بادجر على السيد برغش رغبة الحكومة البريطانية وقدم له مسودة الاتفاقية التي كانت بريطانيا تسعى لإبرامها معه، إلا أن السلطان برغش طلب مهلة لدراسة المسودة مع مستشاريه(إبراهيم، 1997، ص145).

اجتمع السيد برغش مع مشايخ العرب ومستشاريه لمناقشة المعاهدة، إذ اتفق الجميع على رفضها بشكل قاطع، واعتبر السلطان برغش أن قبول المعاهدة يشبه إصدار أمر بالانتحار؛ لأنها قد تؤدي إلى اضطرابات وزعزعة استقرار حكمه إذا خالف إجماع مشايخ العرب، وفي تلك المدة تحديدا ضرب الجزيرة إعصار مدمر من نوع تورنادو في آب عام 1872م، مما أدى إلى تدمير السفن العربية الراسية في الميناء، وانهيار المنازل، وتحطيم أشجار القرنفل وجوز الهند(التركي، 2001، ص461).

وعادت بعثة "فرير" إلى بريطانيا في 17 آذار عام 1873م، وفي اليوم التالي، أصدرت الحكومة البريطانية قرارا بتعيين "جون كيرك" وكيلا سياسيا لها في زنجبار، فضلا عن ذلك تم اختياره لشغل منصب قنصل بريطانيا في زنجبار بموجب قرار صادر عن وزارة الخارجية(U. S. A, 1873, P.70)

اقترح "جون كيرك" على "السلطان برغش" تأجيل توقيع المعاهدة لمدة عام، إلا أن السلطان برغش رفض الفكرة تماما، مؤكدا أن هدفه ليس التأجيل، بل إما أن تبرم المعاهدة فورا أو لا تبرم على الإطلاق، وفي هذا السياق أعد "جون كيرك" تقريرا يوثق الإجراءات التي اتخذها بمسؤوليته الشخصية للقضاء على تجارة الرقيق، إذ دعا قائد وحدة الأسطول البريطاني في الخليج العربي وشرق أفريقيا إلى تفعيل بنود معاهدة عام 1845، وشمل التقرير توصيات بالاستيلاء على جميع السفن التي تنقل الرقيق إلى السواحل الأفريقية، فضلا عن التعامل مع أي سفينة تحمل رقيقا بوصفها تعمل في القرصنة، ودعا التقرير إلى إلغاء الحق الذي كان مكفولا لأهالي زنجبار بموجب معاهدة 1845، والذي يسمح لهم بنقل العبيد من شرق أفريقيا إلى عمان، إلى جانب اقتراح زيادة عدد سفن الأسطول المتمركزة في مياه السواحل الأفريقية لتعزيز جهود مكافحة تجارة الرقيق(إبراهيم، 1997، ص148).

قرر "فرير" في تلك اللحظة استعمال القوة البحرية، فأمر بفرض حصار على سواحل زنجبار، مستعينا بـ 14سفينة، وأصدر توجيها لتفتيش جمارك العاصمة، هذا التحرك يعد أول اعتداء أوروبي على السلطنة العربية الأفريقية، ويمثل انتهاكا واضحا لتصريح عام 1862م(الحكماني، 2010، ص97)، وافق السلطان برغش على المعاهدة ووقعها باستعمال خاتمه قبل أن يسلمها إلى جون كيرك في اليوم ذاته، ليرسلها الأخير إلى جرانفيل "Granville "، وزير الخارجية البريطاني، تضمنت معاهدة عام 1873، أربع مواد أساسية تركت أثرا بارزا ليس فقط على سلطان زنجبار، بل أيضا على دولته وشعبه، وكذلك على منطقة شرق أفريقيا بشكل عام(Lyen, 1963, P.82).

يتضح مما سبق أن معاهدات القضاء على تجارة الرقيق، ولاسيما معاهدة عام 1873، لم تكن مجرد اتفاقيات إنسانية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، بل شكلت أداة استراتيجية لبريطانيا لتوسيع نفوذها في شرق أفريقيا وإحكام سيطرتها على الممرات البحرية والتجارة الإقليمية، وعلى الرغم من أن هذه المعاهدات أدت فعليا إلى تراجع نشاط تجارة الرقيق، فإنها جاءت على حساب السيادة المحلية للسلطنة، وأثرت بشكل مباشر على اقتصادها، وغيرت موازين القوى في المنطقة لصالح القوى الاستعمارية، لتصبح مكافحة الرق غطاء لتكريس الهيمنة البريطانية على سواحل شرق أفريقيا.

2- النتائج المترتبة على معاهدة 1873م

دخلت جهود بريطانيا لمكافحة تجارة الرقيق مرحلة حاسمة، بعد إبرام المعاهدة مع السلطان برغش في عام 1873، شهدت هذه المدة وصول السفينة البريطانية الملكية لندن إلى ميناء زنجبار، إذ بقيت هناك لمدة تقرب من عشر سنوات، خلال تلك المدة قامت السفينة بدوريات واسعة على طول ساحل شرق إفريقيا، وفرضت رقابة صارمة على عمليات تصدير الرقيق في المنطقة(كيلي، 1979، ص439).

مقابل ذلك استطاعت الحكومة البريطانية الضغط على "السلطان برغش" باتباع سياسة جديدة من التعاون الكامل مع بريطانيا؛ ليبعد عن بلاده الأخطار التوسعية، وحثت الحكومة البريطانية "السلطان برغش بن سعيد بن سلطان" حاكم زنجبار على إصدار مرسومين في عام 1876م، جاء في المرسوم الأول تحريم نقل العبيد برا من أي مكان لآخر داخل أملاك زنجبار في شرق أفريقيا، وهدد المخالفين بأقصى العقوبة بمصادرة العبيد وتحريرهم(Hazart, 1986, P.31).

ويمكن تلخيص النتائج التي حققتها بريطانيا بمعاهدة عام 1873م، وجهودها في محاربة تجارة الرقيق في عدة جوانب:

1- تعد هذه المعاهدة إعلانا مهما ورسميا ضد ظاهرة الاسترقاق، وقد فتحت المجال أمام الحكومة البريطانية للعمل بحزم أكبر ضد تجارة الرقيق، وأدت هذه الاتفاقية إلى تقويض نفوذ السلطان برغش داخل

دولته، إذ فقد جزءا كبيرا من شعبيته، مما دفعه إلى أن يصبح معتمدا بشكل كامل على بريطانيا(Coupland, 1983, P.134).

2- أسفرت الاتفاقية عن تدمير واسع للسفن العربية العمانية التي كانت تمارس التجارة المشروعة بين شرق إفريقيا وعمان، وذلك بناء على ادعاء أن معظم التجار العاملين على متن هذه السفن كانوا يمارسون تجارة الرقيق.

3- نجحت الحكومة البريطانية في تقليص النفوذ الأوروبي بشرق أفريقيا ومناطق الخليج العربي عبر الدوريات المستمرة التي كانت تجريها سفنها، مما عزز نفوذ بريطانيا في ممتلكاتها بشرق أفريقيا وحال دون تدخل الأطراف الأخرى(لاندن، 1984، ص134).

4- استغلت الحكومة البريطانية الأرقاء الذين تم تحريرهم، إذ أخذوا إلى أراضي المستعمرات البريطانية بغرض الإفادة منهم، وتم إرسالهم لاحقا إلى البعثات التنصيرية في عدن وشرق أفريقيا(لورمير، 1967، ص207).

بناء على هذه المعاهدة، قام سلطان زنجبار بالإعلان لشعبه عن بنودها رسميا، وأن إلغاء تجارة الرقيق لم يكن هدفه إنسانيا بحتا، بل كان جزءا من خطة استعمارية مدبرة من قبل الدول الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، بهدف تحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية على أفريقيا، وقد اتخذت هذه الدول خطوات متعددة، مثل: عقد المؤتمرات الدولية مثل: مؤتمر فيينا عام 1815م، ومؤتمر برلين عام 1884-1885م، ومؤتمر بروكسل عام 1890م؛ لإضفاء شرعية على هذه السياسات(عوقوب، 2018، ص133).

ويظهر أن إلغاء تجارة الرقيق كان وسيلة لتحقيق أهداف استعمارية طويلة الأمد بدلا من كونه خطوة إنسانية، وعلى الرغم من المنافسة الشديدة بين بريطانيا وفرنسا، لم يكن الحكام في عمان قادرين على الإفادة من هذا الصراع لتحقيق استقلال نسبي بعيدا عن تأثير الدولتين، علاوة على ذلك، كان لدى حكام عمان رغبة في الاستمرار في تجارة الرقيق التي كانت تجلب لهم أرباحا، مستغلين رغبة بريطانيا في إنهاء هذه التجارة، كانت بريطانيا تقدم الأموال لحكام عمان؛ لضمان ولائهم وتشجيعهم على مقاومة فرنسا ومنعها من التغلغل في عمان.

الخاتمة:

1- امتدت الفترة من 1822 إلى 1873، لتكون مرحلة بارزة في تاريخ تجارة العبيد بشرق أفريقيا، إذ شهدت هذه المدة تطورات وأحداث مؤثرة في مسار هذه التجارة، وفي هذا الوقت حدث تفاعل معقد بين استمرار هذه التجارة، التي كانت جزءا أساسا من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة عمان والمجتمعات الأفريقية، وبين زيادة المحاولات البريطانية لإيقافها، إذ بدأت هذه المحاولات باتفاقيات تدريجية تهدف للحد من حركة العبيد، وتزايدت لتشمل ضغطا دبلوماسيا وعسكريا أكبر على سلاطين زنجبار.

2- على الرغم من أن "اتفاقية فرير" عام 1873، كانت لحظة مهمة في إنهاء التجارة العلنية والمنظمة في المنطقة، إلا أنها لم تقضي تماما على هذه الممارسة غير الإنسانية، إذ استمرت أشكال سرية من التجارة؛ بسبب المقاومة المحلية، وكبر المساحة وصعوبة المراقبة، ووجود طلب دائم على العمالة الرخيصة، وتظهر دراسة هذه المدة التعقيد في تداخل المصالح الاقتصادية، والهياكل الاجتماعية، والأخلاقيات الإنسانية، والتنافس الاستعماري بين القوى الأوربية، لذا كانت بريطانيا تحركها بمزيج من الأسباب الإنسانية والاستراتيجية في محاولاتها لوضع حد لتجارة الرقيق، لكنها واجهت مقاومة وصعوبات كبيرة في الوصول لهذا الهدف.

3- كانت تجارة العبيد في شرق أفريقيا مأساة إنسانية كبيرة، وتركت آثارا عميقة على المجتمعات الأفريقية اقتلع ملايين الأشخاص من بيوتهم، وتم نقلهم قسريا في ظروف صعبة أدت إلى وفاة كثيرين قبل وصولهم لوجهاتهم، أما الذين نجوا من هذه الرحلة الشاقة عاشوا في ظروف من الاستغلال والعمل القسري، وفقدوا حريتهم وكرامتهم، وبذلك أدت هذه التجارة إلى تفكيك الأسر والمجتمعات، وزرعت الخوف وعدم الثقة، وأخذت تبطئ التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عدة مناطق من القارة.

4- لم يتم إنهاء نظام الرق بشكل كامل في شرق أفريقيا إلا مع بداية الحكم الاستعماري في أوائل القرن العشرين، مما يمثل فصلا آخر في تاريخ المنطقة ويحمل تحديات وآثارا خاصة به، لتبقى هذه الحقبة شاهدا على المأساة الإنسانية في تجارة العبيد، وعلى الجهود الكبيرة التي بذلت لمحاربتها، وتحتاج لفهم عميق لجذور هذه الممارسة وأثرها المستمر على المجتمعات حتى اليوم.

5- لم يقتصر إرث تجارة العبيد على الماضي بل امتد تأثيره ليشمل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والهوية الثقافية والذاكرة الجماعية للمجتمعات المتأثرة، كما تبرز أهمية الجهود الإنسانية والسياسات الدولية في مواجهة الظلم والاستغلال، وهو درس يظل ذات صلة في محاربة أشكال العبودية الحديثة والاستغلال البشري، مما يجعل فهم هذه الحقبة ضرورة لتقوية الوعي المجتمعي وتعزيز العدالة والمساواة في الحاضر والمستقبل.

قائمة المصادر والمراجع:

- الوثائق:

1. Hamerton. (1854). Bombay political proceeding, No. 4648, D.13, 4. Letter to the Earl of Clarendon, Foreign Secretary, p. 399168035.
2. India Office Records. (1874). Report on the Administration, No. 845–170, for the year 1873–1874 (I.O.R. 7/10/6008), p. 74-W.
3. Hank, S. (n.d.). Report of Samuel Hank, the British Resident in the Persian Gulf, submitted to His Excellency Justin-Scheel, Minister Plenipotentiary and Envoy Extraordinary to the Persian States in Tehran (Indian Office Records, IOR/R/5/21, No. 14), p. 60.
4. Webb, F. (1873, May 15). Letter to the Second Secretary of State (Dispatch No. 70). U.S. Consulate at Zanzibar.

- المصادر العربية:

1. البشايرة، أحمد سليمان. (1974)، الرق قضية إنسانية وعلاج قرآني، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، (5)، السعودية.
2. البوسعيدي، جمال زكريا. (1980)، الدولة العمانية في شرق إفريقيا، في ندوة الدراسات العمانية، البحوث والدراسات، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.
3. الداودي، مبروك. (2022)، تجارة الرقيق عبر صحراء بلاد المغاربة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين رسالة ماجستير، جامعة غرداية، الجزائر.
4. الجمل، شوقي، وإبراهيم، عبد الله عبد الرازق. (1998)، تاريخ غرب أفريقيا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.
5. الحكماني، محمد بن خميس. (2010)، تجارة الرقيق في عمان 1822–1873 رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربي، القاهرة.
6. العربي، إسماعيل. (1983)، الصحراء الكبرى وشواطئها، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
7. الترمانيني، عبد السلام. (1979)، الرق حاضره وماضيه، الكويت: عالم المعرفة.
8. التركي، عبد الله إبراهيم علي. (2001)، تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية.
9. التركي، عبد الله إبراهيم علي. (2005)، العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان 1806–1856، مجلة الأدب والعلوم الإنسانية.
10. عبد الغني إبراهيم، عبد العزيز. (بدون تاريخ)، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899–1947: دراسة وثائقية، الرياض: دار المريخ للنشر.
11. السمك، عبد الكريم إبراهيم. (2014)، الرق عبر التاريخ، مجلة أحوال المعرفة .مكتبة الملك عبد العزيز العامة، السعودية.
12. عوقوب، عبد السلام. (2018)، تجارة الرقيق في أفريقيا في العصر الحديث .مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب، جامعة غريان، ليبيا.

13. المحذوري، سليمان بن عمير بن ناصر. (2014)، زنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان 1804–1856: دراسة في التاريخ الاقتصادي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.
14. قاسم، جمال زكريا. (1980)، الدولة العمانية في شرق إفريقيا، في ندوة الدراسات العمانية، البحوث والدراسات، سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.
15. قاسم، جمال زكريا. (2000)، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا: منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان 1741–1970 الإمارات: مركز زايد للتراث والتاريخ.
16. قاسم، جمال زكريا، والعقاد، صلاح. (1959)، زنجبار، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
17. كيلي، جون. (1979)، بريطانيا والخليج العربي 1795–1870، ترجمة: محمد أمين عبد الله، بيروت.
18. لاندن، روبرت جيران. (1984)، عمان منذ 1856 مسيرا ومصيرا، ترجمة: محمد أمين عبد الله، عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.
19. لوكور جرانميزون، كوليت. (1994)، فرنسا وعمان والمحيط الهندي في القرنين 18 و19 في ندوة العلاقات العمانية الفرنسية، 31–30 تشرين الأول، وزارة التراث الثقافي، مسقط.
20. مهنا، محمد نصر. (بدون تاريخ)، دليل الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
21. مصيلحي، محيي الدين. (1987)، النشاط التجاري العربي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على المنطقة، في ندوة العرب في أفريقيا، دار الثقافة العربية، القاهرة.
22. محمد، إبراهيم عبد المجيد. (1999)، بريطانيا وسلطنة عمان وإلغاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر .مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة.
23. محمد، إبراهيم عبد المجيد. (2001)، الهند وتجارة الرقيق الأفريقي في القرن التاسع عشر. مجلة الدراسات الأفريقية.
24. محمد، إبراهيم عبد المجيد. (2023)، عمان وتجارة الرقيق في القرنين 18 و19، مجلة وقائع تاريخية.
25. نقد، محمد إبراهيم. (2003)، علاقات الرق في المجتمع السوداني: النشأة، السمات، الاضمحلال. الخرطوم: عزة للنشر والتوزيع.
26. رياض، زاهر. (1965)، الاستعمار الأوروبي إلى أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة: مكتب الجامعات للنشر.
27. روث، رودلف سعيد. (1988)، سعيد بن سلطان (1731–1856): سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار (ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي). بيروت: الدار العربية للموسوعات.
28. فرح، حسن قاسم. (2013)، السياسة البريطانية تجاه زنجبار 1890–1911، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
29. هوكبنز، أ. ج. (1998)، التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية تقديم: محمد عبد الغني سعودي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
30. ياغي، إسماعيل أحمد. (1981)، العلاقات البريطانية العمانية في القرن 19، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، (3) السنة السادسة، أبريل.
31. جلال، يحيى. (من دون تاريخ)، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن 19، القاهرة: دار المعارف.
32. سليمان، بن عمير بن ناصر المحذوري. (2014 .(زنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان 1804–1856: دراسة في التاريخ الاقتصادي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

33. محمد، حامد عبد الله إبراهيم. (1997). علاقة بريطانيا بزنجبار في عهد السيد برغش (1870–1888)، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، مصر.

- **المصادر الأجنبية:**

1. ennett, N. R. (1978). A history of the Arab state of Zanzibar. Cambridge: University Printing House.
2. Chouki El Hamel. (2012). Black Morocco: A history of slavery, race, and Islam (Part 2). Cambridge: Cambridge University Press.
3. Cooper, F. (1977). Plantation slavery on the East Coast of Africa (pp. 38–40). London: [Publisher].
4. Coupland, R. (1961). East Africa and its invaders. Oxford: [Publisher].
5. Coupland, R. (1962). The American Revolution and the British Empire. London: [Publisher].
6. Coupland, R. (1963). The American Revolution and the British Empire. London: [Publisher].
7. Coupland, R. (1967). The exploitation of East Africa (1856–1890). London: Northwestern University Press.
8. Coupland, R. (1983). East Africa and its invaders: From the earliest time to the death of Sayyid Said in 1856. London: [Publisher].
9. Douglass, S. L., & Martinez, A. (n.d.). The United States in global nineteenth-century history: American merchants in the Indian Ocean, voyage of the Peacock, and the treaty of friendship with the Sultan of Muscat. In Courtesy of the Qaboos (pp. 13–33). Also see Grey, J. A. (1962). A history of Zanzibar from the Middle Ages to 1856. London: [Publisher].
10. Grey, J. A. (1962). A history of Zanzibar from the Middle Ages to 1856. London: [Publisher].
11. Gullian. (1856). Document sur l'histoire, la géographie et le commerce de l'Afrique orientale (Vol. II). Paris: [Publisher].
12. Harris, J. E. (1971). The African presence in Asia. Evanston: [Publisher].
13. Hazart, H. (1986). Oman since [year]. London: [Publisher].
14. Kamball, L. A. B. (1856). Paper relative to the measures adopted by the British government between 1830–1840 for affecting the suppression of the slave trade in the Gulf (SRB.G., No. XXIV). Bombay: [Publisher].
15. Kelly, J. B. (1968). The British and the Persian Gulf, 1795–1880. Oxford: [Publisher].
16. Lyne, R. N. (1987). Zanzibar in contemporary times. London: [Publisher].
17. Miles, S. B. (1966). Countries and tribes of the Persian Gulf. London: [Publisher].
18. Philips, W. (1971). Oman: A history. Beirut: [Publisher].
19. Schœlcher, V. (2020). Forgotten island of the liberator: Haiti's influence on abolitionism, 1833–1848. Histoire Sociale / Social History, 53(107).
20. Thomas, B. (1981). Arab rule under the Al-Busaid dynasty of Oman, 1741–1937. New York, NY: [Publisher].
21. Tirmizi, S. A. (1988). Indian sources for African history (Vol. 1). Delhi: International Emporium, UNESCO.

Translated Arabic Sources:

1. Al-Basha'irah, Ahmad Suleiman. (1974). Slavery: A Human Issue and Quranic Treatment. Journal of Quranic Research and Studies, (5), Saudi Arabia.

2. Al-Busaidi, Jamal Zakaria. (1980). The Omani State in East Africa, in the Omani Studies Symposium, Research and Studies, Sultanate of Oman: Ministry of National Heritage and Culture.
3. Al-Dawudi, Mabrouk. (2022). The Slave Trade Across the Sahara in the Maghreb Countries in the 18th and 19th Centuries. Master's Thesis, University of Ghardaia, Algeria.
4. Al-Jamal, Shawqi, & Ibrahim, Abdullah Abdulrazzaq. (1998). History of West Africa. Cairo: Egyptian Office for the Distribution of Publications.
5. Al-Hakmani, Muhammad bin Khamis. (2010). The Slave Trade in Oman 1822–1873. Master's Thesis, Arab Research and Studies Institute, Cairo.
6. Al-Arabi, Ismail. (1983). The Sahara and Its Coasts. Algeria: National Book Foundation.
7. Al-Turmanini, Abdul Salam. (1979). Slavery: Past and Present. Kuwait: Alam Al-Ma'rifah.
8. Al-Turki, Abdullah Ibrahim Ali. (2001). The Slave Trade in the Sultanate of Oman and Britain's Position Towards It. PhD Dissertation, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.
9. Al-Turki, Abdullah Ibrahim Ali. (2005). Omani-French Relations During the Reign of Sultan Said bin Sultan 1806–1856. Journal of Literature and Humanities.
10. Abdulghani Ibrahim, Abdulaziz. (n.d.). British Peace in the Arabian Gulf 1899–1947: A Documentary Study. Riyadh: Al-Mareekh Publishing.
11. Al-Samak, Abdulkarim Ibrahim. (2014). Slavery Through History. Ahwal Al-Ma'rifah Journal. King Abdulaziz Public Library, Saudi Arabia.
12. Ouqoub, Abdul Salam. (2018). The Slave Trade in Africa in the Modern Era. Academy Journal for Humanities and Social Sciences, 14, Faculty of Arts, University of Gharyan, Libya.
13. Al-Mahdhouri, Suleiman bin Umayr bin Nasser. (2014). Zanzibar During the Reign of Sayyid Said bin Sultan 1804–1856: A Study in Economic History. Damascus: Al-Farqad Publishing and Distribution.
14. Qasim, Jamal Zakaria. (1980). The Omani State in East Africa, in the Omani Studies Symposium, Research and Studies, Sultanate of Oman: Ministry of National Heritage and Culture.
15. Qasim, Jamal Zakaria. (2000). The Al-Busaid State in Oman and East Africa: From Its Establishment to the End of Its Rule in Zanzibar and the Beginning of Its New Era in Oman 1741–1970. UAE: Zayed Center for Heritage and History.
16. Qasim, Jamal Zakaria, & Al-Aqqad, Salah. (1959). Zanzibar. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
17. Kelly, John. (1979). Britain and the Arabian Gulf 1795–1870. Translated by Muhammad Amin Abdullah, Beirut.
18. Landen, Robert J. (1984). Oman Since 1856: A Journey and Destiny. Translated by Muhammad Amin Abdullah, Oman: Ministry of National Heritage and Culture.
19. Lecœur-Granmizon, Colette. (1994). France, Oman, and the Indian Ocean in the 18th and 19th Centuries, in the Omani-French Relations Symposium, 30–31 October, Ministry of Cultural Heritage, Muscat.
20. Muhanna, Muhammad Nasr. (n.d.). Guide to the Arabian Gulf: A Study in the History of International and Regional Relations. Alexandria: Modern University Office.
21. Mosailehi, Mohieddin. (1987). Arab Commercial Activity in East Africa in the 19th Century until the Beginning of European Control of the Region, in the Arabs in Africa Symposium, Arab Culture House, Cairo.
22. Muhammad, Ibrahim Abdulmajid. (1999). Britain, the Sultanate of Oman, and the Abolition of the Slave Trade in the 19th Century. Faculty of Arts Journal, University of Mansoura.
23. Muhammad, Ibrahim Abdulmajid. (2001). India and the African Slave Trade in the 19th Century. African Studies Journal.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

24. Muhammad, Ibrahim Abdulmajid. (2023). Oman and the Slave Trade in the 18th and 19th Centuries. Historical Records Journal.
25. Naqd, Muhammad Ibrahim. (2003). Slavery Relations in Sudanese Society: Origin, Characteristics, and Decline. Khartoum: Azza Publishing and Distribution.
26. Riyadh, Zahir. (1965). European Colonialism in Africa in the Modern Era. Cairo: Universities Publishing Office.
27. Ruth, Rudolf Said. (1988). Said bin Sultan (1731–1856): His Life and Role in the History of Oman and Zanzibar. Translated by Abdulmajid Haseeb Al-Qaisi. Beirut: Arab Encyclopedia House.
28. Farah, Hassan Qasim. (2013). British Policy Towards Zanzibar 1890–1911. Unpublished Master's Thesis, College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
29. Hawkins, A. J. (1998). Economic History of West Africa. Presented by Muhammad Abdulghani Saudi, Translated by Ahmad Fouad Balba'. Cairo: Supreme Council of Culture.
30. Yaghi, Ismail Ahmad. (1981). British-Omani Relations in the 19th Century. Al-Darah Journal, King Abdulaziz Foundation, (3), Year 6, April.
31. Jalal, Yahya. (n.d.). African Egypt and Colonial Ambitions in the 19th Century. Cairo: Dar Al-Ma'arif.
32. Suleiman, bin Umayr bin Nasser Al-Mahdhouri. (2014). Zanzibar During the Reign of Sayyid Said bin Sultan 1804–1856: A Study in Economic History. Damascus: Al-Farqad Publishing and Distribution.
33. Muhammad, Hamed Abdullah Ibrahim. (1997). Britain's Relationship with Zanzibar During the Reign of Sayyid Barghash (1870–1888). PhD Dissertation, Institute of African Research and Studies, Cairo, Egypt.